مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد 44 المجلد الأول ـ السنة الحادية عشرة ـ شتاء2022

رئيس التحرير: **أ. م. د. شـريف سـعيد حميـد**
مدير التحرير: **د. هبـة علي حسـين**

هيـأة التحريـر

أ. د. محســـن صـالـــــح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية
أ. د. أمحمـــــد مـــالكـي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نـــورهـان الشـــيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. عـــروس الـزبـــير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. وســـام فاضـل راضـي ـ كلية الإعلام ـ جامعة بغداد
أ.د. بشرى احمد جاسم _ الإمارات العربية المتحدة ـ جامعة الشارقة
أ.د. ابتسام محمد عبد – جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
أ.د. شاهر إسماعيل الشاهرـ جامعة صن يات سين/ كلية الدراسات الدولية.
أ.د. عبد القادر دندنـ جامعة عنابة ـ قسم العلوم السياسية.
ا.م.د. مصطفى سوادي جاسمـ وزارة التربية ـ العراق
أ.م.د. سليم كاطع علي ـ مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ـ جامعة بغداد
أ.م.د. مثنى محمد فيحانـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق.
المـــدقـق اللغـــــــوي: أ. د. فائزة عباس حميدي الربيعي
تدقيق اللغة الانكليزية: م. د. كاظم عبد الحسن عبد السادة

الاشتراك السنوي: للأفـــراد: 30000 ديناراً عراقياً
للمؤســـسات: 60000 ديناراً عراقياً
خـــــارج العـــراق: 60 دولاراً

البريد الإلكتروني: hammurabijornal@gmail.com
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012
ISSN 2227-5312

مجلة حمورابي للدراسات

مجلة علمية فصلية تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية على مستوى العراق والمنطقة والعالم وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، وتخضع البحوث والدراسات المنشورة فيها لشروط البحث العلمي الأكاديمي وللتقويم العلمي من خبراء معتمدين، ونهج المجلة الرصانة العلمية فيما تنشره، اذ تلزم الباحثين الراغبين في النشر، أن لا تكون البحوث والدراسات المقدمة اليها، قد سبق تقديمها الي أية جهة، ويتحمل الباحث مسؤولية ذلك.

شروط النشر

- لغة المجلة: اللغة العربية والانجليزية على أن يراعى وضوح وسلامة النص.
- توثيق الكتب: اسم المؤلف-عنوان الكتاب-جهة النشر-مكان النشر-رقم الصفحة.
- توثيق الدوريات(المجلات): اسم المؤلف-عنوان البحث أو الدراسة-اسم المجلة-جهة الإصدار-مكان المجلة-العدد-السنة-رقم الصفحة.
- أن لا يتجاوز البحث (20) صفحة، والمقال العلمي (5) صفحات، وحجم الورقة (A4)، حجم الخط (14) والنوع (simplified Arabic)، والعنوانات تكون بحجم خط (16) وحجم خط الهوامش (12).
- يحق لهيأة التحرير أن تطلب اجراء تعديلات جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازة نشرها.
- تقوم المجلة بإخطار الباحث بالموافقة على البحث أو الدراسة بعد عرضها على الخبراء والمحكمين، والذين يتم اختيارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- تقوم هيأه التحرير بإخطار الباحث بقبول بحثه أو دراسته خلال شهر من تسلمها، وتحديد العدد الذي ينشر به البحث، وتعتذر المجلة عن إعادة البحوث غير المقبولة للنشر.
- حقوق النشر العلمي لمحتويات المجلة (بحوث- دراسات- مقالات) حصراً للمجلة، ولا يسمح بإعادة نشرها دون أذن تحريري مسبق من رئاسة تحرير المجلة.
- يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة، في حال ظهور أو اقتباس أو نقل من مواقع الانترنت في البحث المقدم، بدون الاشارة الى المصدر.
- يتم ارسال نسخة من البحث ورقية ونسخة الكترونية الى سكرتارية المجلة.
- آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات أو سياسة مجلة حمورابي للدراسات.

المحتويات

ملف حمورابي: الجماعات الارهابية المتطرفة والحركات العقائدية المنحرفة "العلاقة-التوالد-التنامي-التأثر"

1. قراءة في سيكولوجيا التطرف ..... أ.د. عباس علي شلال 7-34
2. العنف السيبراني والجماعات الإرهابية المتطرفة ..... د. محمد بوبوش 35-54
3. جماعة "سباه صحابة " الإرهابية والحركة العقائدية الإسلامية الجهادية المتطرفة ..... ماجد هاشم كيلاني 55-64
4. ازدواجية الإرهاب والتكفير في العقيدة الوهابية ..... ا.د.عماد جاسم حسن الموسوي 65-82
5. الجهود الوطنية وآليات الرقابة لمكافحة الإرهاب وتمويله ..... د.محمد حمدي عبد العليم علام 83-110
6. التجديد في الفكر الاسلامي في مواجهة التطرف ..... أ.د أمل هندي الخزعلي 111-142
7. العقيدة العسكرية للمنظمات الارهابية (الحرب اللامتماثلة في العراق عام 2014 انموذجا) ..... أ.د. شيماء عادل فاضل / أ.م.د. دينا محمد جبر 143-170
8. فشل الدولة في مواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة بين هيمنة النسق السياسي ومنطق المكاسب المطلقة ..... أ. فاطمة حموته 171-184
9. إصلاح خطاب السلطة للجماعات المتطرفة في ضوء مناظرة ابن عباس ﷺ للخوارج ..... م. د. ليث مزاحم خضير كاظم 185-210
10. السياسة الأمنية والعسكرية ودورها في تحجيم الجماعات المتطرفة والحركات العقائدية المنحرفة العراق انموذجا ..... الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني 211-248
11. الهيكل التنظيمي الإداري للجماعات الإرهابية المتطرّفة داعش في العراق أنموذجاً ..... أ. م. د. سماح مهدي صالح العلياوي / م. د. علي عبد الزهرة صافي ..... م. د. ألاء مهدي مطر 249-278
12. عقيدة تنظيم داعش دراسة في المرجعيات الفكرية والعقيدة الدينية .... الدكتور سليم الحساني 279-324
13. دور الاستخبارات في مواجهة الفكر المتطرف في الفضاء الإلكتروني (وكالة الاستخبارات العراقية انموذجا) ..... حمزه رحيم المفرجي ..... نورهان علاء عبد الحسين 325-346
14. قراءات فيما وراء الإرهاب والتشدد بين الأسباب والنتائج ..... د. خالد علي 347-370

15. دور القوة الناعمة في مكافحة الجذور الايديولوجية للحركات التكفيرية المتطرفة (داعش في العراق انموذجا) ..... م.د خديجة حسن علي القصير 371-388
16. تطرف الإرهاب: دراسة في الأسباب والايديولوجيات الدافعة له وسبل مكافحته ..... هبة علي حسين 389-414
17. العلاقة بين التطرف العنيف والنوع الاجتماعي: دراسة في العنف القائم على النوع الاجتماعي ..... م. خيرالله سبهان عبدالله حمد الجبوري 415-436
18. الأبعاد السياسية والفكرية لحركة جيش الرب الأوغندي .... م.م علي سعدي عبدالزهرة جبير 437-472
19. مناشىء تكوين الرؤى المتطرفة عند الجماعات الإرهابية دراسة من الناحية الفكرية والعقدية ..... أ.م.د فارس فضيل عطيوي 473-486
20. الارهاب اسبابه واساليب علاجه من وجهة نظر مدرسي التربية الاسلامية ..... م. مهند مجيد رشيد 487-524
21. "تمويل الجماعات الارهابية تنظيم داعش أنموذجاً"..... مروان محمد عبود 525-546
22. الاسس الفقهية والافكار التأسيسية للحركات الاسلامية العنفية في الوطن العربي (تنظيم الجهاد " القاعدة " انموذجا) .... م.م دلال حميد العامري 547-576
23. الابعاد الفكرية للجماعات الإرهابية دراسة نماذج ..... عقيل فالح سلمان و زهراء فوزي أبو خويط و احمد عدي حاتم و مهند عبود جاسم 577-594
24. الجماعات الإرهابية المتطرفة والحركات العقائدية المنحرفة قراءة اجتماعية انثربولوجية للعلاقة والتأثير والتنامي .... الباحثة نور حامد المالكي 595-626
25. الإرهاب العابر للحدود دراسة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي نماذج مختارة ..... م.م عقيل فالح 627-642

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
العنوان: العراق بغداد الكرادة عرصات الهندية مجاور السفارة الصينية Mobile: 00964 - 7810234002
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405 Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hammurabijornal@gmail.com Website: http://www.hcrsiraq.net

كلمة حمورابي

بسمه تعالى

عانى المجتمع الدولي منذ عقود من خطر وآثار ظاهرة التطرف والارهاب وما ارتبط بها من سلوكات الرفض والعنف والعداء والتخريب ومصادرة الحقوق والحريات وتعطيل الدول ومؤسساتها وزعزعة الانظمة ومقومات الحياة والسلم الاهلي.

ولم تكن مجتمعاتنا العربية والاسلامية ببعيدة عن تلك الآثار والمخاطر، إذ عانت بشكل كبير وبدا الأثر والانهاك فيها اكثر كونها لم ترتق بعد الى مستوى الدول المتقدمة في تثبيت الحقوق والحريات والتعايش في ظل حياة مؤسسية تستند الى دستور وقوانين نافذة ومبادئ حياة حرة وكريمة.

قد يرتبط هذا السلوك "التطرف والارهاب" بتاريخ ارهقته الصراعات الاثنية والدينية والقبلية وحتى القبلية، فضلاً عن التقاطعات الايديولوجية والسياسية التي شهدتها المنطقة منذ زمن بعيد.

وربما ترتبط هذه الظاهرة بميول ودوافع ونزعات نفسية واجتماعية وقد ارتكز هذا النمط السلوكي الحاد على آثارها وتبعاتها.

ان اثر وتبعات هذا السلوك واضحة بين الافراد و الجماعات او تلك التي تكون بين الحكومات والدول لتنظيم وتيسير اعمالها وتطلعاتها ووجودها.

بل تعدت مخاطر تلك الظاهرة لارباك واعاقة مقومات الحياة لاسيما بناء الدولة وتنظيم عمل مؤسساتها وتأمين حياة ورفاهية مواطنيها.

وقد نحتاج الى جهود متضافرة وكبيرة لمواجهتها وقد تحتاج الى تحديث برامج ادارة الافراد والمجتمع وتعديل انماط الحياة وفقاً لمبادئ الامن والتعايش السلمي واحترام الحقوق والحريات .

ونحن اسرة مجلة حمورابي للدراسات بادرنا الى تخصيص ملف العدد الحالي (44) لتسليط الضوء العلمي على قضايا التطرف والارهاب وما ارتبط بهما من اشكالات ومظاهر ارهقت بعض الدول واتعبت كثير من المجتمعات، فكان وسم الملف (الجماعات الارهابية المتطرفة والحركات العقائدية المنحرفة "العلاقة- التولد- التنامي- التأثر").

وبعد الاعلان عن الملف بشكل رسمي مطلع ايلول 2022 تم استقبال اكثر من (40) بحثاً تخصصياً لتغطية هذه الظاهرة والملف لباحثين من داخل العراق ومن خارجه.

وبعد مراجعتها وتقويمها من قبل هيأة التحرير والسيدات والسادة الخبراء والمحكمين تم استبعاد قرابة (15) بحثاً لعدم توافقها مع شرائط البحث العلمي الذي تتبعها المجلة، ولعدم موافقة الخبراء على محتواها واسلوبها وعلميتها.

وتم قبول (25) بحثاً تخصصياً سلطت الضوء على الملف وقضاياه الرئيسة من جوانب واختصاصات علمية متعددة.

ولاهمية الموضوع والثراء العلمي الذي وفرته البحوث التي وردتنا، ارتأينا تجزئة عدد المجلة الحالي الى مجلدين فكان الاول يختص بملف العدد، والمجلد الآخر يختص بالبحوث العلمية التقليدية التي ترد المجلة.

ونحن على ثقة كبيرة بأن هذا المجلد سوف يكون مرجعاً علمياً لكثير من الدارسين والقراء والباحثين والمفكرين والمهتمين من كُتاب وصُناع القرار وقادة الرأي بمختلف جنسياتهم وكذلك تخصصاتهم، وسوف يكون بمثابة تأصيل نظري متقدم في معرفة وفهم ظاهرة التطرف والارهاب ومتعلقاتهما.

مع الود

فشل الدولة في مواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة بين هيمنة النسق السياسي ومنطق المكاسب المطلقة

أ. فاطمة حموته*

* أستاذ محاضر أ بجامعة باتنة 1 / الجزائر

fatima.hamouta@univ-batna.dz

ملخص :

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين أعراض هيمنة النسق السياسي ومنطق المكاسب المطلقة ودورها في فشل الدولة لاسيما العربية منها لمواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة، وذلك ضمن بيئة سياسية مهيمنة على الأنساق الأخرى الثقافية الاقتصادية الاجتماعية الأمنية، الأمر الذي سيؤدي بها إلى الانكماش وتراجع دورها لصالح هذه الفواعل اللاشرعية وما ستفرضه هذه الأخيرة عليها من تحديات لابد من احتوائها وإيجاد حلول لها.

The state's failure to confront extremist terrorist groups between the dominance of the political system and the logic of absolute gains

Fatima Hamota

Lecturer A, University of Batna 1

ABSTRACT:

This study examines the relationship between the symptoms of the dominance of the political system and the logic of absolute gains, and its role in the failure of the state, especially the Arab ones, to confront extremist terrorist groups, within a political environment that dominates other systems, cultural, economic, social, and security, which will lead it to contraction and a decline in its role in favor of these illegal actors and what the latter will impose challenges on it that must be contained and solutions to be found.

مقدمة

يشكل الإرهاب المتطرف خطرا كبيرا على أمن الدولة والسلم المجتمعي، فهو نتاج لعمليات كثيرا ما تبدأ بالنزوع إلى التشدد وتكون أفكار متطرفة والعنف كوسيلة لمحاولة التغيير؛ فهناك الظروف الهيكلية ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تدفع بالفرد نحو الإرهاب، فالحرمان من التعليم أو صعوبة الانتفاع به أو التوزيع اللاعادل للثروات المادية مثلا عوامل كباقي العوامل السيكولوجية والمعرفية وأفكار وخطابات الكراهية والعدائية يمكن أن تؤدي إلى نمو شعور سلبي تستقطب الفرد بامتياز للإرهاب المتطرف.

فالتطرف يتموقع بعيدا عن الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، ويتعارض مع غالبية أخلاقه ومعاييره المشتركة، فالنزعة الانغلاقية، والمتزمتة والمتحجرة لبعض الأنساق السياسية باتت بالفعل مشكلة جوهرية تشكل خطرا على الأفراد وسلوكياتهم، وتسفر عن موجة عنف ثم إرهاب يعيش أزمة هوية وانتماء تعمل ضد الدولة، تصبح فيها هذه الأخيرة عاجزة عن تأدية وظائفها على المستوى الداخلي.الأمر الذي أثار اهتمامنا وحاولنا الكشف عن هذا الواضع الغامض بطرح **الإشكالية** التالية:

كيف دفعت أعراض هيمنة النسق السياسي ومنطق المكاسب المطلقة إلى فشل الدولة -لاسيما العربية- في مواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم تبني **الفرضية** التالية:

- إن فشل الدولة في مواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة، مرتبط بالمنطلقات الرابطة بين النسق السياسي والمكاسب المطلقة للواقعيين.

وتمت **الاستعانة منهجيا بـ:**

1- المقاربة النفسية-الإدراكية فوفق نظرية الاستثارة (الحافز) يمكن اعتبار جذب الأفراد إلى اتجاه الجماعات الإرهابية المتطرفة يبدأ بالجانب الإدراكي من الناحية المعرفية انطلاقا من العوامل الأخرى التي تشكل الضغائن والأحقاد تترجم في تصرفات وسلوكيات هؤلاء الأفراد.

2- أداة الاتصالات: انطلاقاً من موقف الصراع بين الطرفين-الدولة والجماعات الإرهابية المتطرفة-ما هو إلا محصلة اتصالاً تجري بين أطراف هذا الموقف، وبالطبع فهذا يستدعي تحليل مختلف جوانب فشل الدولة في تحقيق عملية الاتصال في الاتجاه الايجابي من خلال الحقائق القائمة، وردود الفعل الناتجة عن تفسيرات كل طرف.

وتم هندسة البحث وفق العناصر التالية:

أولا: انكماش الدولة وفشلها

ثانيا: الجماعات الإرهابية المتطرفة

ثالثا: العلاقة بين فشل الدولة والنسق السياسي ونمط الجماعات الإرهابية المتطرفة

رابعا: منطق المكاسب المطلقة والمباراة الصفرية بين الدولة والجماعات الإرهابية المتطرفة

خامسا: نحو تكريس الاتصال والإجماع السياسي كتوليفة بين الدولة والجماعات الإرهابية المتطرفة

أولا: انكماش الدولة وفشلها

إن الأمر الذي سبب للدولة التراجع والانكماش بعدما كانت لعقود من الزمن الفاعل الأساسي؛ هي تلك التي تعرف بكونها «الأحداث والصعوبات والمخاطر الداخلية والخارجية التي تعيق الدولة من تحقيق عمليات التنمية وتحقيق الاستراتيجيات والأهداف والخطط سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي تنعكس آثارها السلبية على جميع القطاعات والمجالات الحياتية، الاقتصادية، والسياحية، والبيئية، والمجتمعية».[1] ويرى عبد الله خليفة أن أهم مؤشرات ذلك التراجع ما يلي:[2]

- عدد الاضطرابات العامة
- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي
- عدد عمليات التطهير العرقي التي تتم في الدولة
- عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة
- عدد المظاهرات المعادية للحكومة
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف الطائفي الداخلي

والانكماش عن الدولة، يعني التحول نحو الطائفية والتطرف والإرهاب، الذي يتخذ اليوم طابع «البحث عن الجذور» في أنحاء العالم المتقدم والمتأخر على السواء، بما يتواكب معه من تفجر لظاهرة انبعاث الهويات الجزئية، تلك التي لا تكفي لتفسيرها القول: أن هناك «مؤامرة إمبريالية»، أو أن ثمة قيما معينة «تستعصي على التحديث..».

وطغيان الفساد وتفشيه في بعض الدول، أصبح شعارا للمزايدات

(1) أسامة أحمد محمد الشركسي، «التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2017)، ص.16.

(2) عزو محمد عبد القادر ناجي، «مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة»، (تم تصفح الموقع يوم: 2022/11/14). <www.m.ahewar.org>

السياسية واتخذ شكل تواطؤ بين الكبار والصغار ما أسهم في بروز الدولة الفاشلة باعتبارها تتسم بالتوتر والصراعات العميقة تأخذ طابع استمرارية العنف وتوجيه ضد النظام القائم بحيث يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلا، أو قد تنشأ نتيجة المطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة ويؤدي هذا الصراع الداخلي إلى فقدان حالة الاستقرار السياسي وربما يصل الأمر إلى انهيار الدولة ككل.[3]

ويمكن التمثيل بما تعيشه الدول العربية من عجز وظيفي فبالرغم من تمتع هذه الدول بالسيادة إلا أن اللاتبادل في الأدوار بين الأطراف المجتمعية سواء في تقليد المناصب أو تقسيم الموارد أو التنمية والحوكمة، وحتى في تبادل الاتهامات، من بين المخاطر التي اعترضت أداء وظائفها، وبالتالي عدم ضمان الاستقرار ودرجة التكافؤ على المستوى الداخلي؛ أي أن «**بيرتون**» يعزو مثل هذه السلوكيات المنحرفة والمتطرفة والنزاع إلى الفشل على مستوى النظام وخلله الهيكلي، فهو يربط هذه الحالات سواء النزاع أو الانحراف أو التطرف بشكل عام بالتنمية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية التي تركز على الحاجات الإنسانية.

وهذا يؤشر بمفهوم مقاربة الدولة الفاشلة على إطار الفشل السياسي للحكومة في إدارة الأوضاع وغير القادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب، فالحكومة المتواجدة في المركز لا تتعامل مع الأطياف المجتمعية برمتها بإتباع إستراتيجية تقاسم السلطة (Power Sharing) أي «لا تتعامل مع وضعية التعددية المجتمعية، من خلال الاعتراف بالهُوية الجماعية، وتمثيل كل الجماعات المتمايزة في السلطة»[4]بالنتيجة، الدول التي تعاني من توالد وتكاثر الجماعات الإرهابية المتطرفة تعتبر نموذجا للدولة الفاشلة والهشة أي تنتمي لتلك الدول غير القادرة عمليا على السيطرة على أراضيها، وممارسة الحكم القانوني والامتثال بالتزاماتها القانونية الدولية، بحيث تنتشر فيها الفوضى ومحاولة السيطرة على الأجزاء المختلفة للبلاد من طرف الفاعلين غير الدوليين، لأنها أصبحت مثالا لحضانة وتشكيل التهديدات للنطاق الدولي.[5]

(3) قادة بن عبد الله عائشة، الدولة الفاشلة : دراسة في المفهوم والأبعاد وانعكاسها على الأمن الوطني الجزائري، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد1 (أفريل 2019)، ص.1328.

(4) أيمن السيد شبانة، «الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص.. التداعيات..سبل المواجهة»، **قراءات إفريقية**، ع.06(سبتمبر 2010)، ص ص.101، 102.

(5) James Wright, "Canadian Policy Towards Fragile, Dangerous, and Failed States", «working paper prepared in, Conference on Fragile States, Dangerous States and Failed States, University of Victoria, 25-27 November 2005, (Retrieved on: 20/11/2022). <http://www.failedstates.org/documents/keynote_as-delivered.pdf>

وحسب»**فيرون**» و «**لاتان**»؛ إذ يريان أن مثل النزعات التطرفية تقع في الدول الفاشلة والضعيفة التي تفتقد للكفاءة وتنتشر فيها مختلف أنواع الجرائم والتي تتضرر من آثارها الدول المجاورة، وتصبح هذه الدولة أمام سلسلة أو **حلقة مفرغة** يشترك في تكوينها النزاع والفقر والفشل والإجرام، والضحية من كل هذا هم الأفراد والمجتمع.[6]

(6) Murshed, S.M and Tadjoeddin, M.Z, « Reappraising the greed and grievance explanations for violent internal conflict » (Microcon research working paper 2, 2007), p.07.

ثانيا: الجماعات الإرهابية المتطرفة

تمتاز التنظيمات الإرهابية بشكل عام بطابعها الجماعي المعولم البعيد عن الصفات الفردية كما تمتاز بتعقيد تنظيمها ودقتها، وقدرتها عل التغلغل بالأوساط الشعبية للدرجة التي يتعدى تأثيرها الحدود الجغرافية والطبقية والقومية، وأيضا تحرص تلك التنظيمات عل استعمال أحدث وسائل الاتصال الالكترونية وأكثرها تطورا.[7]وقد تأخذ التنظيمات الإرهابية من حيث منشئها أحد الشكلين الآتين:[8]

تمتاز التنظيمات الإرهابية بشكل عام بطابعها الجماعي المعولم البعيد عن الصفات الفردية كما تمتاز بتعقيد تنظيمها ودقتها

- التنظيمات الإرهابية المحلية
- التنظيمات الإرهابية الوافدة

(7) حسين سعد سلمان عبد الله، «توظيف الصورة الصحفية في المحتوى الرقمي للتنظيمات الإرهابية-دراسة تحليلية لموقع العربية.نت»(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، 2019)، ص.77.

(8) المرجع نفسه.

وتتميز التنظيمات الإرهابية في العالم العربي بسمات معينة، فنجد أن أعضاءها يمتازون بطابعهم التديني ويرفعون شعارات دينية، زاعمين أنهم يعملون تحت مظلة دينية، كما يدعون أنهم يخدمون قضية معينة خدمة للمصلحة العامة، كما أن تلك التنظيمات تحاول استغلال الارتباك الحاصل في بعض الأنظمة العربية غير قادرة على إنجاز مهامها الوطنية بشكل جيد، لتظهر هي بمظهر القوة، مدعية أنها تتبنى نضال الشعوب لانجاز المهام المختلفة الوطنية والدينية والاقتصادية.لذلك شهدت المنطقة العربية ظهور العديد من التنظيمات الإرهابية خاصة في السنوات الأخيرة، ويأتي في مقدمتها تنظيمي القاعدة و داعش. [9]

(9) المرجع نفسه، 79.

دون أن ننسى بأن المستوى المعرفي والإدراكي يفرق بين الفرد والجماعة التي تكره وبين الفرد أو الجماعة الأخرى، بشكل ينزع الشرعية عن كليهما، الأمر الذي يؤثر على المستوى السلوكي ويولد الرغبة لدى الأفراد في تشكيل حركات وأحزاب متطرفة لإزالة أو محو الجماعة الأخرى من الوجود، وقد تؤدي هذه المشاعر أيضا إلى

العرقية تؤسس حملاتها على التطرف، كما قد تجعل عملية المصالحة بما تتضمنه من مشاعر إيجابية بعيدة المنال، ويصبح مفهوم الغفران أو التسامح صعبا تقبله على المدى القصير.[10]وهذا ما يطرق له عالم النفس الاجتماعي «ليونارد بيركوويتز» عبر نظريته «نظرية الاستثارة/ الحافز» التعرض لحافز أو مثير عدواني كالتطرف من شأنه أن يزيد من الإثارة السيكولوجية للفرد، وهذه الإثارة من شأنها أن تزيد من قيام الفرد بسلوك معادي كالمصادمات الكلامية، الإحباط المولد للضغائن والأحقاد تجاه الأخر، التحريض وغيرها كثير.[11]

ثالثا: العلاقة بين فشل الدولة والنسق السياسي ونمط الجماعات الإرهابية المتطرفة

إن الدول التي تعاني من انتشار الجماعات الإرهابية المتطرفة -سيما الدول العربية- تدرك حجم خطورة هذه الجماعات فانتهجت بذلك أسلوب الوقاية منه، إلا أنه في كثير من الأحيان وهو الأمر الملاحظ واقعيا فشلت في مواجهة تلك الجماعات وهذا راجع إلى هيمنة النسق السياسي؛ حيث تهيمن الدولة على المجتمع وتمد أجهزتها السيادية فيه، تلجأ إلى القهر أحيانا، وإلى الترهيب أحيانا أخرى، ولكنها بصورة دائمة تستخدم المحتوى الرمزي والثقافي للتدعيم السياسي وإضفاء الشرعية، وتقديم الولاء.ويمكن إبراز صورة العلاقات النسقية الاعتلالية وتشوهاتها والأنساق المنبثقة عنها النحو التالي:

أ- نسق الاستحواذ

ينتج هذا النسق عن علاقة الهيمنة بين النسق السياسي والنسق الاقتصادي بحيث توجه عملية تعبئة الموارد لصالح أصحاب القوة في النسق السياسي.يستحوذ أصحاب القوة في النسق السياسي على القسم الأكبر من خيرات النسق الاقتصادي، وتوجه في المقام الأول لرخائهم، وليس لرخاء المجتمع ككل، وبالمقابل فإن النسق السياسي لا يهيئ فرصة تحقيق الفاعلية أمام النسق الاقتصادي، ويترتب عن هذا الأخير بما يسمى «عجز الفاعلية»، على صعيد المنتج، والخدمات التي تحقق أغراض المجتمع، وفي جوهر هذه العلاقة، تظهر «اللاعدالة»، أو «الإجحاف» بالنسبة للفاعلين المنتجين في

(10) دهش حميد حازم هاشم، فراس عباس، «كرونولوجيا التطرف: تصاعد مظاهر إرهاب الفاعل الفرد في الدول المسيحية»، **جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، ع.23 (جوان 2019)، ص.14.

(11) حسين عماد مكاوي السيد، ليلى حسين، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998)، ص ص.-367 369.

النسق الاقتصادي، حيث يتلقون موارد سائلة أقل من استحقاقاتهم، وبما لا يفي باحتياجاتهم.ويعتبر هذا الأمر جزءا أساسيا من سلب الأفراد فاعليتهم الإنتاجية، وإغراقهم في حالة تبلد إنجازي، وحافزية اغترابية للعمل، وتظهر هذه الحالة حتى بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الخاصة التي تمثل جزءا من المؤسسات الاقتصادية العامة، وتسير وفق ميزان الأجور العام داخل الدولة، وتستجيب لتبلد التشريعات التي يضعها النسق السياسي وتقييداتها.[12]

ب- نسق الواجهة التعددية

ينبثق نسق الواجهة التعددية، عن هيمنة النسق السياسي على الروابط المجتمعية وبشكل خاص، مؤسسات المجتمع المدني. تشكل الروابط المجتمعية جزءا من الواجهة المؤسسية الديمقراطية للنسق السياسي (الاستحواذي)، ومعنى ذلك، أنها تمثل صوراً وأشكالاً ديمقراطية، لكنها فارغة المحتوى من حيث قدرتها على العمل في مواجهة تصرفات النسق السياسي.[13]وهكذا يتعامل النسق السياسي المهيمن مع الروابط المجتمعية بموجب **خطين متوازيين:**[14]

الأول: يتمثل في السماح بوجودها، وانتشارها وتحركاتها اللاسياسية أو الخدمية.

الثاني: يتمثل في تجريدها من الفعل السياسي الحقيقي، وإحالتها إلى صور اجتماعية للواجهة السياسية

والتعددية السياسية على هذا النحو تبدو زائفة، بل قد تكون خطرة على مصالح المجتمع عندما تسخر لخدمة النسق السياسي.

بمعنى أن الدولة هنا تتصف بالتسلطية ومحاولة السيطرة عل المجتمع المدني وتشويه نموه وإضعاف استقلاليته عن طريق إنشاء نسق من التنظيم الخاص بتمثيل المصالح، يكون امتدادا لأذرعها السلطوية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.[15]

ج-نسق التواء الشرعية

ينبثق هذا النسق عن تفاعلات النسق السياسي والنسق الائتماني، فالتماثل مع المعايير العامة، والالتزامات القيمية، والولاء، والطاعة، جميعها، لا تعبر عن شرعية سوية حيث لا تكون قائمة على مرتكزات

(12) محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ط.1 (الأردن-عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008)، ص.312.

(13) المرجع نفسه، ص.315.

(14) المرجع نفسه، ص ص.315، 316.

(15) عبد القادر عبد العالي، «الدولة والهيمنة عل المجتمع: الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر»، **دورية عمران**، ع.37(صيف 2021)، ص ص.39، 40.

حقيقية للتبادل بين النسق السياسي والمجتمع.لذلك، نرى أن نجاح أصحاب القوة في النسق السياسي، بالسيطرة على سلسلة التساند التنشيئي، يفضي مع مرور الزمن إلى آليات بالغة الخطورة، وهي «الإنتاج الذاتي للخضوع» و«التولد الذاتي للشرعية»، حيث تتولد لدى الأفراد الرغبة الذاتية بالخضوع والانصياع، وينتظرون من يسيطر عليهم ويتحكم بهم، وهي حالة شبيهة بما أطلق عليه «روبرت ميشلز» «**الخضوع السيكولوجي للجماهير**»، وهذا ما يكشف عن «**غياب وظائفية الفكر**»، حيث يدخل الفكر في إطار الصورية، فتنعدم قيمته في بث الوعي والتغيير، ويسيطر الوعي الزائف على حد التعبير الماركسي.[16]

لذلك نجد الأكاديمي الأمريكي المعروف «**روبرت روتبرغ**» يربط الدولة الفاشلة بالتواء الشرعية حيث يقول بأنها «دولة تعاني من العنف الداخلي، ولا تكون قادرة على توفير السلع الأساسية لمواطنيها، حكومتها تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها، واصبحت الدولة في حد ذاتها تفتقد للشرعية».[17]

رابعا: منطق المكاسب المطلقة والمباراة الصفرية بين الدولة والجماعات الإرهابية المتطرفة

تعني المكاسب المطلقة أن كل دولة تهتم بتحقيق الحد الأقصى من الأرباح من دون أن تهتم كثيرا بالأرباح التي تجنيها الدول الأخرى.بمعنى لا تحتاج الدول المهتمة بالمكاسب المطلقة سوى إلى التأكد من أن «الكعكة» تزداد اتساعا وأنها ستحصل على المزيد منها، وكان «والتز» أول من أشار إلى هذا التمييز في خمسينيات القرن العشرين، عندما اعتبر المكاسب النسبية والمطلقة أحد أنواع مشكلات التوزيع، حيث أشار إلى أن النشاط الذي ينخرط فيه الرجال والدول نادرا ما يقابل أنموذج المجموع الصفري، وهو، بدلا من ذلك، لعبة عامة لا يكون فيها مكسب لاعب معين خسارة للاعب آخر بالضرورة.وهذا ما دفع «والتز» إلى تأكيد أن المشكلة لا تكمن في وجود «فطيرة» سيتم اقتسامها، وإنما في كيفية أو طريقة تقسيمها، وهذا هو الأهم.[18]

تعني المكاسب المطلقة أن كل دولة تهتم بتحقيق الحد الأقصى من الأرباح من دون أن تهتم كثيرا بالأرباح التي تجنيها الدول الأخرى

(16) محمد عبد الكريم الحوراني، المرجع السابق، ص ص.318-320.

(17) عبد الله صوان، «الفشل الدولاتي في ليبيا ودوره في بروز التهديدات الأمنية الجديدة داخل منطقة المغرب العربي»الجزائر، تونس أنموذجا» «، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مجلد 9، ع.1 (2022)، ص.147.

(18) سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية**، ط.1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث والسياسات، 2018).

وعلى هذا الأساس، يلعب كلا الطرفين-الدولة والجماعات الإرهابية المتطرفة-مباراة صفرية تتعادل فيه مكاسب اللاعب الأول مع خسائر اللاعب الثاني- أو العكس، بحيث يكون أي مكسب لأي طرف هو خسارة للطرف الآخر-وبالتالي، فإن محصلة هذه المباراة الصفر.وفي الحقيقة أن المباراة الصفرية هي حالة من الصراع الدائم غير القابل للتوفيق.وفي العادة أن كل لاعب مشترك في قضية دولية يرمي إل تحقيق أقصى حد من المكاسب مقابل أقصى حد من الخسائر لخصمه، ولكنه سيصل إل حد أدنى من الربح إذا كان قد وجد أن هذا هو الممكن تحقيقه، وتنطبق نفس الحالة على الحد الأقصى من الخسارة وقبول الحد الأدنى والممكن منها.[19]

وما يميز اللعبة الصفرية بالحصول على المكاسب المطلقة بين-الدولة والجماعات الإرهابية في العالم العربي- هو النزعة الاحتكارية لمطالب كل طرف، فهذا الشكل من أشكال الصراع بين الطرفين ما هو إلا محصلة اتصالا تجري بين أطراف هذا الموقف، فكل طرف سيتبع استراتيجيات معينة خلال الصراع، وهي قائمة على تحقيق أكثر المكاسب أو أقل الخسائر.

(19) حامد أحمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على: الصراع العربي الإسرائيلي** (القاهرة: مكتبة مدبولى، ب.س.ن)، ص.13.

فالدولة تستعمل إستراتيجية النسق السياسي كقوة مهيمنة عل الأنساق الأخرى ومتوغلة في محتوياتها

فالدولة تستعمل إستراتيجية النسق السياسي كقوة مهيمنة عل الأنساق الأخرى ومتوغلة في محتوياتها، ما يوجه وظيفة تحقيق الهدف، أي حشد المصادر وتعبئتها وتوزيعها، لخدمة ومصلحة فئات محددة، وليس للمصلحة المجتمعية العامة.[20]ما يعني أنه يلغي قوة الأنساق الأخرى بصورة مطلقة وتسخيرها لخدمة مصالح شخصية معينة، وتعمل ضمن أيديولوجيا تبريرية ودفاعية عن مصالح الدولة وتكون مغتربة عن الفعل السياسي الحقيقي، وعزوف الدولة عن الانخراط في العملية التعاونية، والتنصل من مواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة.

(20) محمد عبد الكريم الحوراني، المرجع السابق، ص.310.

تتبنى الجماعات الإرهابية المتطرفة السلوك المتطرف كإستراتيجية لتحقيق «القوة والحفاظ عليها

في حين تتبنى الجماعات الإرهابية المتطرفة السلوك المتطرف كإستراتيجية لتحقيق «القوة والحفاظ عليها، بحيث يعمل على لفت الانتباه إل قضية ما، أو يلحق الضرر بالخصوم، ويوجد

الجماعة ويقوي تماسكها الداخلي أمام العدو».[21]مع استعمال الأساليب الدعائية المحرضة وهذا كمكسب لتنفيذ سياسة تهدف إلى إلحاق الضرر بالمجتمع وتدمير الدولة.

خامسا: نحو تكريس الاتصال والإجماع السياسي كتوليفة بين الدولة والجماعات الإرهابية المتطرفة

يعتبر **الاتصال** القناة التي تربطنا بالإنسانية، وهو الذي يمهد لكل ما نقوم به من أفعال.[22]وأساسه التفاعل الايجابي بين مختلف عناصر الدولة، وبيئة الاتصال هي المكان الذي تصاغ فيه الرسالة وتتحرك داخله من المرسل إلى المتلقي لتحقيق هدف المرسل عند المتلقي.[23]والإجماع السياسي لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأنشطة الاتصالية المختلفة اللازمة لقيامها.

فكلاهما قاعدة السلطة المركزية الشرعية لانفتاح الدولة على كل القوى الاجتماعية لاستخلاص أغلبية سياسية.الأمر الذي يبني إذا، السلطة الواحدة على تعدد السلطات، ولا يقومان إلا بهذا التعدد، لأن المغزى الحقيقي لهذا هو تحقيق شروط أفضل لمشاركة القوى الاجتماعية في السلطة، وهو شرط قيام دولة قومية يجد الجميع فيها التعبير النسبي عن مصالحهم وعن شخصيتهم.[24]وهذا يتطلب الكثير من الأمور منها:[25]

- سياسة ثقافية تملك وسائل تحقيقها المادية والمعنوية، وهو لا يمكن أن ينجح بفرض ثقافة عليا مهما كانت عقلانيتها أو علمانيتها.
- الاشتراك السياسي واعمام الإسهام في اتخاذ القرارات التي تخص مصير الجماعة لا يمكن أن يتطور إلا إذا توافرت الوسائل المادية والفنية والمعنوية لتحقيقه.

ففي حال غياب الثقافة العليا المقنعة، أي التي يتنازل من أجل القيم العليا التي تحملها جميع الأفراد عن ثقافاتهم الدنيا، نرى أن العصبوية القائمة قادرة على قتل كل ديمقراطية شكلية وإفراغها من محتواها.

وفي حال غياب دولة مركزية تعكس مصالح عليا تتجاوز مصالح عصبية -أو بالأحرى طائفية- محددة، نرى أن الإجماع الثقافي نفسه يزول لتنشأ ثقافات عصبوية محلية شديدة الانغلاق.

(21) عنصر العياشي، «العولمة والتطرف: نحو استكشاف علاقة ملتبسة»، **سياسات عربية**، ع.21(جوان 2016)، ص ص.15، 16.

(22) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، ص.23.

(23) جهاد عودة، **مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة** (القاهرة- مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص.174.

(24) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط.3(الدوحة- قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2012)، ص ص.155، 156.

(25) المرجع نفسه، ص.156.

وفي الحالتين تكون الاستبدادية المخرج الطبيعي للمجتمع.لذلك لابد من طرائق اتصال ايجابية بين الطرفين مرتبطة ببعضها البعض، وكل عنصر يستند على الآخر للحد من توالد ظاهرة الجماعات الإرهابية المتطرفة وذلك حسب ما يلي:

أ/ تعاضد الدولة لاستيعاب وإدماج الجماعات الإرهابية المتطرفة

بأن تنظر للمجتمع باعتباره كيانا عضويا كليا واحدا لا يمكن للمصالح المختلفة داخله أن تقف من بعضها البعض موقف العداء والتناقض بل تتكامل مع بعضها البعض، ورفض فكرة حتمية الصراع الطائفي وترى إمكانية إنهاء الصراع، أو على الأقل تخفيف حدته من خلال بناء تكامل اجتماعي يقوم على أساس التجمعات المدنية باعتبارها أسسا طبيعية للمجتمع.[26]وتستخدم الدولة في إطار هذا النموذج أجهزتها المختلفة وإعادة هيكلة المجتمع من خلال **سياسات إدماجيةInclusionary** أو **استيعابيةexclusionary** بغية إدماج واستيعاب الأطراف الإرهابية المتطرفة، ليس فقط لإعادة تغيير المسار الاجتماعي وحده، بل النظام السياسي برمته، وفق توجهات جديدة مستخدمة في ذلك مجموعة من الحوافز والقيود.[27]

(26) أحمد سليم البرصان، **علم السياسة: المفاهيم والأسس الدولة السلوك السياسي السياسة الدولية** (جدة-السعودية: زهران للنشر، 2015).

(27) المرجع نفسه.

وهذا ما تحدث عنه ابن خلدون، بحيث تندرج التعاونية ضمن عنصر(الولاء) المكون للعصبية أيضا لأن الأصل في الولاء أنه يدل على القرابة والنصرة والمحبة، والنعرة والألفة، وما في معناه، في ذلك يؤكد ابن خلدون ما يفهم منه، أن ظاهرة الترابط تظهر عند الإنسان، بسبب الروابط الانتمائية، والعلاقات الوجدانية، وعلاقات الجيرة، والنزعات النفسية، فيقول: «وما جعل الله في قلوب عباده، من الشفقة، والنعرة، على ذوي أرحامهم وأقربائهم، موجودة في الطبائع البشرية، و بها يكون **التعاضد** والتناصر، وتعظم رهبة العدو لهم».[28]

ظاهرة الترابط تظهر عند الإنسان، بسبب الروابط الانتمائية، والعلاقات الوجدانية، وعلاقات الجيرة، والنزعات النفسية

(28) سعد الله علي، **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**، ط.1 (عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003)، ص.81.

وحسب ستيفان وولف(Stefan wolf) يجب المحاولة لاحتواء والحد من الآثار المباشرة والمستمرة لهذه القضية-الجماعات الإرهابية المتطرفة- لاسيما وأن النزاعات المسلحة تهدد أمن المجتمع في المنطقة العربية برمتها، وذلك من خلال تأسيس إطار مؤسساتي

فيه يمكن استيعاب المصالح المتضاربة لمختلف الأطراف التي تشكو من تلك القضية في حل وسط يفوق كل الفوائد المتوقعة ويجيب على مطالبهم.[29]

(29) Stefan wolff, Management and setting ethnic conflict : Strategies and politics, 2002.p.12.

ب/ العمل على إيواء الجماعات الإرهابية المتطرفة عبر المقاربة النفسية

والتي تعتمد في تحقيق ذلك على تخفيف التناقضات والخلافات بين تلك الجماعات والـدولـة، وعلى بناء إطـار سيكولوجي بإثارتها للبناء الاجتماعي والتفاعل الرمزي بالابتعاد عن المنبهات والاستفزازات السلبية، وإنما استحضار البُنَى التي تتشكل من خلال الانضمام مع الآخرين والتفاعل معهم، من المعتقدات، القيم، التجارب التاريخية الايجابية، تصورات الهوية...الخ، التي تشكل مجتمعة الوعي الإدراكي الجماعي للفرد حتى يتسنى بناء دولة وطنية قابعة وراء هوية متجانسة.

ج/ إستراتيجية تقاسم السلطة وتحقيق المكاسب النسبية

يجب أن «تتعامل الحكومات مع وضعية التعددية المجتمعية، من خلال الاعتراف بالهُوية الجماعية، وتمثيل كل الجماعات المتمايزة في السلطة»[30]فلو وفرت الحكومات بإدارة عقلانية ورشيدة لهذه الجماعات، درجة عالية من التمثيل سيما -الطوائف- على جميع المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وقيام السلطة بالتنازل ولو نسبيا على الاستحواذ في كل المجالات وعوائده لما استوطن التطرف والفوضى الاجتماعية.

(30) أيـمـن الـسـيـد شبانة، «الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص..التداعيات..سبل المواجهة»، **قـراءات إفريقية**، ع.06(سبـتـمـبـر 2010)، ص ص.101، 102.

إذ على الدولة أن تَكْفُلَ تحقيق التوازن بين متطلبات الحياة ما يعنى أن تسود ثقافة مشتركة في المجتمع بعدم استبعاد كل الفئات المجتمعية من المشاركة في صنع القرار أيا كان. وهذه الثقافة يجب أن تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد تؤثر في السلوك السياسي لأعضاء المجتمع المتوسطي. وهذا يتحقق أولا بإستراتيجية تقاسم السلطة بين الفواعل بدءً من الفرد، المجتمع، الدولة، المنظمة...الخ، ثم ثانيا الوعي «بتنشئتهم اجتماعيا آخذين بعين الاعتبار إعداد استراتيجيات توافقية تشمل سياسة عامة وطنية

قائمة على التفاهم السياسي- المدني، خاصة وأن السلوك الإنساني هو نتاج للتنشئة الاجتماعية «تلك العملية التي من خلالها ينمو الفرد و يكون محاطا بثقافة وقيم مجتمعه، ويتعلم المعايير والأدوار الاجتماعية حتى يصبح كائنا اجتماعيا مستقلا».[31]

بمعنى آخر، على الدول أن تواجه هذا الأمر بجدية، بإيجاد إمكانية التعاون بينها وبين هذه الجماعات لتحقيق مكاسب تصب في صالح أمن الدولة وليس رفاه كل طرف وإشباع رغباته على حساب أمن المجتمع، وطرح ما يسمى بالحوافز والمكافآت المالية التشجيعية للعدول عن هذا التطرف وبالتالي حصر تلك الجماعات.

د/ التربية الإعلامية[32]ومحو الأمية الرقمية

إن التربية الإعلامية أساسا تعد أداة لحماية المواطنين(نموذج الحماية) من الآثار السلبية للوسائل الإعلامية وعندما أصبحت وسائل الاتصال الجماهيرية جزءا من الثقافة اليومية للفرد، اتسعت النظرة إلى تلك التربية لتصبح تمكين الفرد ليكون ناقدا يتحكم بتفسير ما يشاهده أو ما يسمعه (نموذج المتلقي النشط) بدلا من ترك التحكم بالتفسير للرسائل الإعلامية.[33]ومن بين مميزات التربية الإعلامية ما يلي:[34]

- تعزيز الدافعية للتعلم
- وضوح نتائج التعلم
- مهارات التفكير العليا
- تعزيز الثقة بالنفس والروح الايجابية
- التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة

فمحو الأمية الرقمية هي امتداد للتربية الإعلامية توجه الفرد نحو استخدام البناء الإيجابي لوسائل الإعلام لاسيما وسائل التواصل الاجتماعي، كما تعني عدم قدرة الإنسان على التكيف مع المواقف المتغيرة في التعامل مع الآخر والعمل والحياة، فيما تسميها «آندي كارفن» على لسان هيوز بثقافة التكيف، والتي تمكن الفرد من تطوير مهارات جديدة في التعامل مع المواقف الجديدة بثقة بالنفس وجرأة في التصرف والإقبال السلوكي دون تردد.فهي واحدة من المهارات

(31) Henning Boekle and Others, Henning Boekle (and Others), "Norms and Foreing Policy: Constructivist Foreing Policy Theory" (**Tübinger Arbeitspapiere Zur International Politik and Friedensforshung**, Tübingen, Germany Workr ing Paper), N°.34. p.09.

(32) إن الاهتمام بموضوع التربية الإعلامية ليس جديدا، ففي العام 1982، طالبت اليونسكو بضرورة إعـداد النشء للحياة في عالم يتميز بقوة الرسائل المصورة والمسموعة.ويعرف مؤتمر فيينا التربية الإعلامية بأنها «التعامل مع جميع وسائل الإعلام الاتصالي (كلمات ورسـوم وصـور ثابتة ومتحركة) التي تقدمها تقنيات المعلومات والاتصال المختلفة»، وتمكين الأفراد من فهم الرسائل الإعلامية، وإنتاجها واختيار الوسائل المناسبة للتعبير عن رسائلهم الخاصة.

(33) بشرى حسين الحمداني، **التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية** (عمان-الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015)، ص.95.

(34) محمد خالد أبو عزام، **التربية الإعلامية** (الأردن-عـمـان: دار زهدي للنشر والتوزيع، 2020)، ص ص.76، 77.

الأساسية اللازمة للأفراد لاسيما التلاميذ والطلاب في القرن 21، وهي عبارة عن مجموعة من القدرات التي تتطلب من الأفراد «القدرة على إدراك متى تكون المعلومات مطلوبة، وامتلاك القدرة على تحديد مكانها، وتقييمها، والاستعمال الفعال لها للتغلب على السلوكيات المتطرفة والعنيفة والعمل نحو المواطنة الخاضعة للتماسك الاجتماعي .

الخاتمة

نتيجة لما سبق، يمكن القول بأن الجماعات الإرهابية المتطرفة ليس فقط من يضفي اختلالات على الدولة وعجزها عن تأدية وظيفتها وفشلها في أدوارها المنوطة بها، وإنما حسب الدراسة الاستحواذ على النسق السياسي من طرف فئة معينة له نسبة كبيرة في ذلك، وتقديم تفسير مقنع للأزمة لا يتوقف فقط على النسق السياسي وتحصيل مكاسب مطلقة حسب ما يقره الواقعيون، وإنما فيه أنساق أخرى يمكن تفسيرها كذلك وفق النسق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأن الدولة فيها نقاط تقاطع بين كل هذه الأنساق الأمر الذي يجعلها مسئولة كلها عن الإرهاب المتطرف.

لذلك لابد من مقاربة اتصالية تجري بين طرفي هكذا حالات، وتحليل مختلف جوانب عملية الاتصال، من حيث الحقائق المتبادلة بين الطرفين، والكيفية التي تفسر بها حقائق كل طرف، وردود الفعل الناتجة عن طرفي هذه الحالة للتوصل إل إجماع سياسي يترجم في الفعل السياسي.